

النمو، البطالة والتضخم

I. النمو الاقتصادي:

مقدمة.

يقع النمو الاقتصادي في مركز دراسات الاقتصاد الكلي، وبات الاقتصاديون الكيزيون يفهمون أن النمو الاقتصادي طويل الأجل أكثر أهمية من التقلبات قصيرة الأجل، وأصبح محور الأبحاث الاقتصادية يدور حول تحديد محددات هذا النمو الاقتصادي وحول سبب اختلاف البلدان عن بعضها البعض في معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل. ونماذج النمو الاقتصادي الأنسب لوضعية اقتصاديات الدول المختلفة.

ومن هنا بدأت مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة النماذج الكيترية. وكان الجديد في هذه النماذج يتمثل في إعطائهم البعد الزمني أهمية خاصة في تحليل الظاهرة الاقتصادية. وفي الوقت الذي حلل كيتر دور الإنفاق الاستثماري كمنتج وكمولد للدخل، فإن الكيترين الجدد حاولوا تحديد معدل النمو الضروري الذي يجب أن يتحقق حتى يمكن تجنب البطالة والوصول إلى حالة التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد البشرية.

1. مفهوم النمو الاقتصادي:

لا تختلف الكتابات الاقتصادية الأكاديمية كثيراً في تحديدها لمفهوم النمو الاقتصادي، وتركز أغلب الصياغات لهذا المفهوم على الزيادة الكمية في الإنتاج أو الدخل الوطني. ومن بين أهم التعاريف يمكن أن نعرفه بأنه يمثل الزيادة في الإنتاج الاقتصادي (Economic Output) عبر الزمن. ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي (PNB réel). ويحسب الناتج هنا على أساس الأسعار الثابتة، ويرجع السبب في أن التغيرات في الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية هو ناتج للتغيرات في كل من الأسعار والإنتاج. ومن أجل ذلك فإنه إذا تم تعريف النمو الاقتصادي بأنه التوسع في الإنتاج وكذلك إذا تم استخدام مؤشر الناتج الوطني الإجمالي لقياس النمو، فإنه يجب استبعاد أثر تغير الأسعار من الناتج (PNB) المحسوب بالأسعار الجارية.

2- النمو والتنمية الاقتصادية: تتمثل التنمية الاقتصادية في تحقيق زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، فضلاً عن إجراء العديد من التغيرات في هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة الى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل الوطني، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

وفقاً لذلك فإن مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر اتصالاً وشمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن مفهوم التنمية يشمل على النمو الاقتصادي إضافة الى العناصر التالية:

أ- إجراء تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي: التنمية الاقتصادية تهدف الى توسيع نطاق الطاقة الانتاجية، بالإضافة الى ضرورة الاهتمام بكل الأنشطة الاقتصادية، وبذلك يزيد الناتج الداخلي ويتنوع الانتاج في المجتمع وتزداد فرص العمل وتتحرك الدولة تدريجياً من تبعيتها للعالم الخارجي.

ب- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل: تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثير ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي، حيث بالرغم من أن عديد الدول تنجح في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وزيادة في الدخل، إلا أن معظم تلك الزيادة تستأثر بها الطبقات الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات إلا على زيادات متواضعة، أما في حالة التنمية الاقتصادية فإن من أولويتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء.

ج- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المُنتجة: تهم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطي أولويات أكبر للأساسيات، خاصة التي تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية، فضلاً عن الخدمات الأساسية من التعليمية وصحية واجتماعية، كل هذا يتطلب ضرورة تدخل مباشر وغير مباشر من قبل السلطات الحكومية، فإذا كانت السوق حرة حيث يتحدد الانتاج والاستهلاك بفعل قوى السوق لحصلت سلع الاغنياء على النصيب الأكبر وقل الاقبال على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج اليها الفقراء.

3. نظريات ونماذج النمو الاقتصادي:

لقد تعددت النماذج الرياضية لتفسير النمو الاقتصادي نتيجة تعدد الآراء حول أهمية كل عنصر من عناصر الإنتاج في عملية النمو، وسوف نتطرق في هذا العنصر إلى تحليل أهم هذه النماذج، وهي: نموذج هارود. نموذج دومار. نموذج كالدور. نموذج جون روبرنسون. نموذج سولو.

أ. نموذج هارود-دومار (Harrod and Domar Model):

ينسب هذا النموذج إلى كل من الاقتصادي البريطاني (Roy F. Harrod) (1978/1900) والاقتصادي الأمريكي (Evsey Domar) (1997/1914). وقد عمل كل منهما بمفرده وبالتزامن على تطوير الفكر الكيتري في مجال نماذج النمو. وقد توصلا إلى النتائج نفسها تقريباً. وسنعرض هنا النتائج التي توصلا إليها. وكانت المشكلة المركزية لهذا النموذج البحث في ذلك المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل الوطني على المدى الطويل، حتى يمكن المحافظة على التوظيف الكامل وتجنب حدوث البطالة والكساد.

أ.1. افتراضات النموذج: إنطلق النموذج من الافتراضات التالية:

- أن الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل الوطني. وقد افترض أن دالة الادخار تشمل كلاً من الادخار الحدي والمتوسط.

- أن الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل، وأن التغير في الدخل يعتمد على المعجل (Accelerator)، الذي يوضح تلك العملية التي بموجبها تؤدي التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى تغيرات بنسبة أكبر في الطلب على المعدات الإنتاجية المستخدمة في إنتاجها.

- أن هناك تطابقاً بين الاستثمار المتحقق والادخار المتحقق باعتبار أن ذلك شرطاً توازياً، وأنه إذا اختلف هذا التطابق فلا بد أن يطرأ اختلال على التوازن الاقتصادي العام حيث يحدث التضخم (في حالة زيادة الاستثمار على الادخار) أو البطالة والركود (في حالة زيادة الادخار على الاستثمار).

- أن النمو في الدخل يساوي معدل الادخار مقسوماً على المعجل، الذي يبين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار.

أ.2. صياغة النموذج.

لقد توصل الباحثان إلى نموذج من خلال تصور اقتصاداً ينتج ناتجاً حقيقياً (Y) باستخدام كل من رأس المال (K) والعمل (L)، والزيادة في السلع الرأسمالية ما هو إلا الإستثمار ($\Delta K = I$)، والذي سيتعادل مع الادخار (S). ويمكن كتابة معدل النمو كالتالي:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta k / Y}{\Delta k / Y} = \frac{S / Y}{I / \Delta Y} = \frac{s}{\alpha}$$

حيث: (s) الميل المتوسط للادخار. (α): المعجل (المعامل المتوسط لرأس المال إلى الإنتاج، أي: $\alpha = \Delta k / \Delta Y = k / Y$).

ويمكن تفسير هذه المعادلة، كمعادلة محددة للمدخرات المطلوبة، لتحقيق معدل محدد للنمو، استناداً إلى نسبة معينة لرأس المال إلى الإنتاج. وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني (g) يرتبط إيجاباً بالميل المتوسط للادخار (s)، حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الإدخار والاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي، كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير، ويرتبط سلباً بالمعامل المتوسط لرأس المال إلى الإنتاج (المعجل) (α)، فأى ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي.

وبهذا المعنى فإن هذه المعادلة أصبحت نقطة البدء في الأبحاث التي تدور حول التخطيط التنموي ووضع السياسات الاقتصادية الكلية، فالزيادة في الميل للادخار والإنتاجية المتوسطة لرأس المال بدت كما لو كانت متطلبات رئيسية للنمو الاقتصادي السريع.

ب. نموذج سولو (Robert Solow Model).

يصنف نموذج النمو الاقتصادي الأمريكي روبرت سولو أو ما يسمى بنموذج النمو الخارجي ضمن نظرية النمو النيوكلاسيكية، حيث يرى كتاب هذه النظرية أن سبب التخلف الاقتصادي في بلدان العالم الثالث ليس بالضرورة أن ينشأ لعوامل خارجية شكلها النظام العالمي وتقسيم العمل الدولي، إنما يرجع وبالدرجة الأولى لتفاعل عوامل داخلية.

وقد أرجع سولو التوازن في النمو الاقتصادي على المدى الطويل إلى ثبات التوليفة لعناصر الإنتاج خاصة بين العمل ورأس المال، وعلى أساس ذلك نشر بحثه (مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي) سنة 1956، والذي حاول فيه بناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال.

ب.1. افتراضات النموذج: تلخص أهم فرضيات النموذج في مايلي:

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالفورات الخارجية (*External Economies*)، كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم+التكنولوجيا).

- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي (وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجياً. وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.

ب.2. صياغة النموذج.

لقد قام سولو بتطوير نموذج النمو النيوكلاسيكي وصياغته على شكل ثلاث معادلات على النحو التالي:

$$Y = F(K, L)$$

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج حيث يفترض أن هذه الدالة تتميز بخاصية العوائد الثابتة للحجم بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بالنسبة نفسها. كذلك يفترض أن تستوفي دالة الإنتاج شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الإنتاج وقانون تناقص الغلة، بمعنى أن تتناقص الإنتاجية الحدية مع إزدياد استخدام عامل الإنتاج. وعلى هذا الأساس يمكن كتابة الناتج للعامل على النحو التالي:

$$y = f(k)$$

حيث: (k) هي رأس المال للعامل.

وتعتبر معادلة النموذج عن شرط التوازن في سوق السلع الذي يتطلب أن يتساوى إجمالي الاستثمار (رصيد رأس المال زائداً مخصصات إهلاك رأس المال) مع الادخار، والذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج:

$$\dot{K} = \frac{s}{1 + \tau} Y - \delta K$$

حيث:

$(\dot{K})$: تمثل التغير في رصيد رأس المال وهو يساوي صافي الاستثمار.

(s) : تمثل الميل الحدي (المتوسط) للادخار.

(δ) : تعبر عن معدل استهلاك رأس المال،

(τ) : تمثل معدل الضريبة على الاستثمار (إذا كان يتوجب على المستثمر الاحتفاظ بنقود سائلة قبل حصوله على سلع استثمارية، فإن معدل التضخم يمكن أن يمثل ضريبة على الاستثمار).

ج. نموذج جوان روبنسون (Joan Robinson Model):

تعتبر الإقتصادية الانجليزية جوان روبنسون (J.Robinson) من أهم الشخصيات المعاصرة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي ولها في ذلك إسهامات إبداعية رائدة (كتطويرها مثلاً لنظرية المنافسة الاحتكارية)، وتتميز آراؤها بطابعها التقدمي إلى حد كبير ولهذا يصنفها الكثيرون ضمن ما يسمى باليسار الكييزي (أو ما بعد الكييزيين)، وهي من أكبر المنتقدين للفكر النيوكلاسيكي، إذ تخالفه في قضايا التوازن ومفهوم القيمة والنمو، وعلى الرغم من تقديرها الشديد لفكر كييز إلا أنها اعتقدت بوجود عيب في نظريته العامة يتمثل في افتراض كييز لفاعلية نظام السوق وقوى العرض والطلب وإهماله لوجود الاحتكارات في النظام الرأسمالي، وقد حاولت تدارك ذلك في كتابها الشهير "تراكم رأس المال" من خلال نموذج اقتصادي.

ج.1. إفتراضات النموذج: تنطلق روبنسون في نموذجها من الفروض التالية:

- يتكون الاقتصاد الوطني من قطاعين ينتج أحدهما سلع الاستهلاك وينتج الآخر السلع الرأسمالية.
- ثبات مستوى الفن التكنولوجي المستخدم عبر الزمن وبالتالي إفتراض ثبات المعاملات الفنية للإنتاج.
- أن معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج) هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو.

ج.2. صياغة النموذج:

لقد تناولت جوان روبنسون في نموذجها آثار النمو السكاني المتزايد على معدل تراكم رأس المال ومعدل الناتج، ويتركز تحليلها على عاملين أساسيين، ينص أولهما على أن التراكم الرأسمالي يعتمد على نمط توزيع الدخل، وثانيهما ينص على أن معدل استخدام العمل هو دالة في عرض رأسمال وعرض العمل، ثم نفترض أن الدخل الحقيقي للمجتمع يوزع بين طبقة كاسبي الأجور وطبقة كاسبي الأرباح.

وتنفق الطبقة الأولى كل دخلها على الاستهلاك بينما توجه الطبقة الثانية كل دخلها إلى الاستثمار أو التراكم الرأسمالي، ثم نفترض أيضاً أن العمل ورأس المال يتم مزجهما معاً بنسب ثابتة في العملية الانتاجية وفي ظل عدم تغير الفن التكنولوجي.

توصلت روبنسون في نموذجها إلى مجموعة من المعادلات يمكن إجمالها فيما يلي:

$$Y = L.W + K.P \dots\dots\dots(1)$$

$$P = \sqrt{\frac{Y - L.K}{K}} \dots\dots\dots(2)$$

$$Y = \sqrt{C + I} \dots\dots\dots(3)$$

$$\frac{\Delta K}{K} = \frac{\Delta L}{L} \dots\dots\dots(4)$$

حيث:

(L) : تمثل قوة العمل / (K) : تمثل رصيد رأس المال / (W) : يمثل معدل الأجر الحقيقي / (P) : يمثل معدل الربح، (Y) : يمثل الدخل الوطني الحقيقي / (C) : يمثل الإستهلاك / (I) : يمثل الاستثمار / (S) : يمثل الادخار / $\frac{\Delta k}{k}$: يمثل معدل نمو رأس المال / $\frac{\Delta L}{L}$: يمثل معدل نمو السكان.

من العرض السابق لمعادلات نموذج روبنسون في التراكم الرأسمالي يمكن اكتشاف نقاط كثيرة، بعضها توصف بها معظم النماذج النيوكلاسيكية والبعض الآخر ينصب على النموذج ذاته، فمن الوهلة الأولى يمكن تفنيد افتراض ثبات نسب مزج خدمات

العمل ورأس المال التكنولوجي على أساس عدم واقعيته، كذلك يركز النموذج أساساً على افتراض سلوكي معين لطبقة كاسبي الأجور وطبقة كاسبي الأرباح، بينما لا يلزم بالضرورة في العمل تحقق هذا الافتراض، فحتى لو ظل معامل رأس المال إلى العمل ثابتاً فقد يظهر قدر من المدخرات بين كاسبي الأجور وذلك إذا ما ارتفع معدل الأجور الحقيقي، عن حد معين، كما أن طبقة كاسبي الأرباح لابد وأن توجه جزءاً من دخلها إلى الاستهلاك.

د. نموذج كالدور (Kaldor Model):

شكلت أفكار الاقتصادي الأمريكي المجري الأصل نيكولاس كالدور ما اصطلاح عليه بنظرية النمو والتوزيع لما بعد الكيثرية (Post-Keynesian). وقد تميزت هذه النظرية بخلوها من أفكار الحديين، التي كانت تنص على أن دخل أي صاحب عنصر من عناصر الإنتاج يعادل إنتاجيته الحدية. كما تخلو من أفكار النيوكلاسيك التي كانت تشير إلى أن النمو يتحدد بمجرد وفرة الموارد وسرعة التقدم التكنولوجي. تولي هذه النظرية تراكم رأس المال والميل للادخار وعلاقة ذلك بتوزيع الدخل أهمية محورية في تفسير النمو.

د.1. إفتراضات النموذج:

إنطلق كالدور في نموذج من فرضية أساسية تقضي بإعتبار أن النسبة (الإدخار / الدخل) متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو، وذلك على العكس من نموذج (هارود-دومار) الذي افترض ثبات تلك النسبة، كما استند كذلك إلى دالة الإدخار التقليدية التي تفترض أن الإدخار يساوي نسبة الفوائد إلى الدخل الوطني، على أن فرضيات نموذج الأخرى يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- إن الدخل الوطني أو الناتج الوطني يتكون من الأجور والأرباح فقط.
- إن الميل الحدي للاستهلاك لدى العمال أكبر من نظيره لدى المستثمرين وبالتالي يكون الميل الحدي للإدخار لدى العمال أصغر من نظيره لدى المستثمرين.
- إن النسبة (الاستثمار/الناتج) متغير مستقل.
- عدم وجود المنافسة الكاملة والاحتكار التام.
- ضمان نسبة التشغيل الكامل في المجتمع.

د.2. صياغة النموذج:

إهتم كالدور في صياغته وتحليله للنموذج بالتفريق بين سلوك مجموعتين من الأعوان الإقتصاديين، العمال الذين يحصلون على الأجور (W) والرأسماليون المقاولون الذين يحصلون على الأرباح (P)، حيث أن الميل للإدخار لكلا المجموعتين هو على التوالي (S_p و S_w)، وقد توصل في نموذجه إلى المعادلتين التاليتين:

$$(S_p - S_w) \frac{P}{Y} = S_w \dots\dots\dots(1)$$

$$P = \frac{1}{S_p - S_w} - Y \cdot \frac{S_w}{S_p - S_w} \dots\dots\dots(2)$$

حيث: $(0 \leq s_w \leq s_p < 1)$.

(I): الاستثمار الكلي. / (W): الأجور والمرتبات. / (Y): الدخل الوطني. $y = p + w$ / (P): الأرباح والفوائد.

وعلى أساس ذلك، يرى كالدور بأن الميل الحدي للإدخار لكل من العاملين والمستثمرين يعتمد على نسبة الاستثمار الإجمالي، كما أن ثبات تلك النسبة يعتمد على مدى التغير في كل من (S_p) و (S_w). أما افتراض التشغيل الكامل فيوضح أن الزيادة في مستوى الاستثمارات يزيد من الدخل الوطني، إلا أن ذلك سيؤدي إلى خفض مستوى الاستهلاك الحقيقي، والعكس صحيح حيث يؤدي هبوط مستوى الاستثمار إلى خفض مستوى الطلب ومستوى الأسعار مما يقلل من نصيب الأرباح في الدخل الوطني، ويؤدي بالتالي إلى رفع مستوى الاستهلاك الحقيقي. وبافتراض وجود مرونة نسبية في الأسعار والأرباح فإن الاقتصاد يمكن أن يستقر على مستوى التشغيل الكامل.

ومما يؤخذ على نموذج كالدور، افتراضه ثبات معدل الادخار عبر الزمن وتجاهله دور زيادة كفاءة عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) في تحسين معدلات النمو. إضافة إلى تجاهله الحركات الدورية التي تطرأ على النظام الاقتصادي. وأخيراً، افتراضه لتحرك الأسعار والأجور في حالات عدم الاستقرار الاقتصادي علماً بأن هذه التحركات تحدث إلا عرضاً.

المحاضرة السادسة: التضخم والبطالة

1. التضخم:

1. **مفهوم التضخم:** التضخم هو الارتفاع الدائم والملموس في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والذي يصاحبه ارتفاع في تكاليف المعيشة بالتالي تدهور القدرة الشرائية للنقود، هذا يعني أنه لا يمكن للمستهلكين شراء السلع والخدمات بنفس المبلغ من المال.

تعكس ظاهرة التضخم بشكل عام، اختلالاً أو ضغوطات يشهدها الاقتصاد نتيجة ارتفاع مستوى النقود (عرض النقود) في المجتمع مقارنة بمستوى المعروض من السلع والخدمات، كما قد تعكس ضغوطات تتعرض لها قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة.

2. **أنواع التضخم:** هناك ثلاثة أشكال أساسية للتضخم تحدد على أساس المستوى السنوي للزيادة في الأسعار وتتمثل في ما يلي:

- **التضخم الزاحف:** يتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار وبنسبة لا تتفوق 3% سنوياً، يرى بعض الاقتصاديين أن التضخم الزاحف يحقق النمو الاقتصادي حيث يدفع المستهلكين إلى زيادة مشترياتهم ورجال الأعمال إلى زيادة الاستثمارات للتغلب على ارتفاع الأسعار في المستقبل.
- **التضخم الجامح:** وهو يعبر عن حالة ارتفاع الأسعار بمعدلات عالية خلال فترة زمنية قصيرة، يترافق معها غالباً انهيار العملة الوطنية، حيث تؤدي زيادة الضغوط على الأسعار إلى ردود أفعال تزيد من حدة التضخم (ضعف الثقة في الأداء الاقتصادي، انخفاض الاستثمار وتراجع الإنتاج) وقد يؤدي هذا النوع من التضخم القوي والمستمر في الأسعار إلى تضخم مفرط.
- **التضخم المكبوت:** وهي الحالة التي تحدد الدولة فيها سقفاً للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع، ومن ثم الحد من أي تحرك في الأسعار لتجنب آثارها غير المواتية.

3. **أسباب ظهور التضخم وكيفية معالجته:** ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب:

- **التضخم الناشئ عن التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في المؤسسات الصناعية أو غير الصناعية (مثل ارتفاع أسعار المواد الأولية أو زيادة تكاليف المرتبات). وذلك يدفع المؤسسات إلى الزيادة في أسعار السلع والخدمات للحفاظ على هامش الربح.
- **التضخم الناشئ عن الطلب:** ينشأ هذا النوع من التضخم عن ازدياد حجم الطلب على السلع والخدمات مع ثبات حجم الإنتاج أي عرض السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من أجل الاستعادة التوازن وبالتالي ظهور التضخم.

- **التضخم المستورد:** وهو يحدث نتيجة ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدولة في وارداتها كما يزيد انخفاض سعر صرف العملة من سعر وتكلفة السلع المستوردة، وينعكس هذا الارتفاع في الواردات على كل قطاعات الاقتصاد ويؤثر على الأسر بقدر ما يؤثر على الشركات.

- **التضخم النقدي:** وهو ناجم عن الإفراط في خلق النقود أي الزيادة في العرض النقدي من قبل البنك المركزي، ويعتبر اقتصادي المدرسة النقدية أن هذا يؤدي حتما إلى التضخم، لأن كمية النقود المتداولة في السوق تفوق كمية السلع والخدمات المقدمة في هذا السياق، يتفاقم التضخم بسبب زيادة الطلب وانخفاض سعر الصرف الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار للتعويض عن هذا الانخفاض.

4. **كيفية معالجة التضخم:** يمكن الحد من ظاهرة التضخم من خلال وضع السياسة الكفيلة بمعالجته عبر السياستين النقدية والمالية، ويمكن تلخيص إجراءات السياستين على النحو التالي:

- **السياسة النقدية:** تعتمد الدولة استخدام أدوات السياسة النقدية، بغرض معالجة التضخم، حيث تقوم برفع سعر الفائدة للتقليل من الائتمان الممنوح، وبالتالي ستخفض مستويات الطلب الكلي وتراجع معدلات التضخم، بافتراض بقاء بقية العوامل الأخرى على حالها.

كما يمكن أن يعمل البنك المركزي كذلك على خفض معدل التضخم برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، أي كمية الأموال التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها في حساباتها لدى البنك المركزي، مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك على منح الائتمان ومن ثم انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تراجع مستوى الأسعار وانخفاض معدل التضخم.

- **السياسة المالية:**

يمكن كذلك خفض معدل التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية، والمتمثلة في الإنفاق الحكومي والضرائب. فإن زيادة الضرائب تؤدي إلى اقتطاع جزء من دخل الأفراد مما ينعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات، فتنخفض الأسعار ويتراجع التضخم. من جهة أخرى، تقليص الإنفاق الحكومي، أي تخفيض حجم الإنفاق خاصة الإنفاق الاستهلاكي، يؤدي إلى خفض الطلب ومن ثم تراجع معدل التضخم.

- **قياس التضخم:**

نظرا للآثار السلبية المترتبة على التضخم، تهتم الجهات المعنية في الدولة بقياسه ويتم ذلك من خلال استخدام طريقة الأرقام القياسية، ومن بينها الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أو ما يسمى بمؤشر أسعار الاستهلاك. فهو الأداة الأكثر شيوعا لقياس التضخم، كما يُعد أيضا أحد المؤشرات التي تهتم عملية التخطيط والتنمية الاقتصادية، حيث يستعمل كمؤشر لدراسة المستوى المعيشي للفرد وما يترتب عليه من تعديل في الأجور وأسعار الخدمات. ويُؤخذ مؤشر أسعار المستهلك بعين الاعتبار بشكل خاص لإعادة تقييم المعاشات التقاعدية والنفقات والحد الأدنى من الأجر الوطني المضمون (SNMG).

II. البطالة:

1. **مفهوم البطالة:** تعرف البطالة على أنها حالة وجود أشخاص قادرين على العمل وراغبين فيه ولكن لا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل، وتعرف أيضا بأنها حالة عدم توفر العمل لشخص راغب في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظرا لحالة سوق العمل.

2. **أنواع البطالة:** للبطالة أشكال متعددة، كل منها يرجع لأسباب خاصة، وعلاج كل شكل يتطلب إجراءات خاصة، فمعرفة نوع البطالة مهم جدا لأنه تبعا لذلك نعرف الأسباب ونتمكن من تشخيص العلاج المناسب لهذه المشكلة.

تميز النظرية الاقتصادية التقليدية بين عدة أنواع من البطالة من أهمها:

- **البطالة الدورية:** هي البطالة المؤقتة الناتجة عن تقلص الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي الطلب الكلي على العمل، وترتبط هذه البطالة بالتقلبات الدورية التي تطرأ على النشاط الاقتصادي، أي الانتقال من الرواج والازدهار إلى حالة من الركود والكساد.

ومن بين السياسات الملائمة لعلاج هذه المشكلة السياسات المالية والنقدية لزيادة الطلب الكلي وتشمل زيادة الانفاق الحكومي، خفض الضرائب، زيادة معدل نمو عرض النقود، ومنها ما هو موجه مباشرة إلى سوق العمل وتشمل الإعفاء الضريبي المرتبط بحجم التوظيف في المنشآت وبرامج التوظيف في القطاع لعام.

- **البطالة الهيكلية:** تظهر البطالة الهيكلية كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد كإكتشاف موارد جديدة أو وسائل للإنتاج أكثر كفاءة أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة، هذا التغير الهيكلي في الاقتصاد يصاحبه حالة من عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة في منطقة معينة أو عدم توازن عرض العمال والطلب عليهم بين المناطق.

- البطالة الاحتكاكية: تظهر البطالة الاحتكاكية نتيجة لحركة أسواق العمل ونعني بذلك تدفقات الأفراد المستمرة من وإلى داخل سوق الشغل نتيجة التغيرات التي تطرأ على النشاط والمتغيرات الاقتصادية وفي نفس الوقت عدم تدفق المعلومات بالصورة المثلى، فهذا النوع من البطالة مرتبط بالوقت اللازم للعثور على وظيفة أخرى (فترة متوسطة بينوظيفتين) وهو يعكس مدى اختلال سوق العمل من حيث غياب الشفافية أو نقص المعلومات حول سوق الشغل.

من بين الحلول التي تقلص من مستوى هذه البطالة تأسيس بنك للمعلومات عن الوظائف والذي يعمل على خفض وقت البحث عن عمل وهذا ما يؤدي إلى رفع احتمال العثور على عمل في أي فترة زمنية.

- البطالة الاختيارية:

البطالة الاختيارية تخص الأشخاص الذين لا يرغبون في العمل بالأجر الحالي الذي يعتبرونه منخفضاً جداً. ويفسر وجودها بالارتفاع النسبي في تعويضات البطالة أو الحصول على دخول أخرى غير دخل العمل مثل دخل الملكية، دخل الإيجار، فائدة الادخار، الخ. تزيد حدة هذه الظاهرة خاصة عندما تكون إعانات البطالة مرتفعة مما يؤدي البطالين إلى تفضيل عدم النشاط.

- البطالة الموسمية: البطالة الموسمية هي البطالة الناتجة عن تغير الطلب عن العمل في بعض القطاعات من النشاط الاقتصادي كالزراعة والسياحة وما شابه ذلك، فإذا انتهى الموسم توقف النشاط فيه وانقطع الطلب عن العمل وازدادت البطالة، فهي تشبه إلى حد ما البطالة الدورية والفرق الوحيد هو أن دورتها هو الموسم (فترة قصيرة المدى) أما البطالة الدورية تتكرر في فترات طويلة المدى.

3. قياس البطالة:

تخضع قياسات سوق العمل للمعايير الدولية لمنظمة العمل الدولية (OIT) التي اعتمدت المقياس الوحيد للبطالة سنة 1982 في الملتقى الدولي الثالث عشر (13) حول إحصاءات العمل. فيحسب معدل البطالة خلال فترة زمنية معينة بنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد أفراد القوى العاملة. وهو الأساس الذي تحسب به معدلات البطالة حسب المنظمات الإحصائية الدولية والوطنية، كالبنك الدولي (BM)، منظمة العمل الدولية (OIT)، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، الخ. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = 100 \times \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}}$$

$$\text{Taux de chômage} = (\text{chômeurs} / \text{population active}) * 100$$

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يشتغلون أو يبحثون عن العمل. وهكذا:

$$\text{الفئة النشطة} = \text{العاملون} + \text{العاطلون}$$

$$\text{Population active} = \text{occupés} + \text{chômeurs}$$

ويتضح من الشكل أعلاه أن النقاط المختلفة الواقعة على المنحنى تمثل توليفات مختلفة من معدل البطالة ومعدل التضخم، تستطيع الحكومة أن تختار من بينها عند وضع سياساتها بشأن الاستقرار والتوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل¹. فعند ارتفاع الطلب الكلي مثلاً، فإن المنتج يعمل على زيادة حجم الإنتاج أي توظيف عناصر إنتاج أكثر (انخفاض معدل البطالة)، ومن ثم ترتفع أجور هؤلاء العمال مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، والتي تنعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات (ارتفاع معدل التضخم)، أي أن العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية، وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة بين المؤشرين، وهو ما يعني "وجود علاقة تبادلية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة"².